العولمة في بعدها الثقافي

د.محمودي عبد القادر

كلية العلوم السياسية الجزائر

إن التحولات الدولية الراهنة أفرزت ظاهرة العولمة في أبعادها السياسية والاقتصادية والثقافية.

ويرى بعض المحللين على غرار علي الدين هلال وجلال الغظم في التطور التكنولوجي والمعرفي من جهة وفي تعميم البهج الليبرالي الاقتصادي

المحرك الرئيسي للعولمة.

ولكن الآراء والتعاريف تتضارب حول البعد الثقافي في العولمة وهي خلافات ترتبط بظواهر عدة لعل أهمها البيئة السياسية وخبرة التاريخ وطبيعة العلاقات الدولية. هل يمكن حصر أهم الاتجاهات الفكرية الخاصة بهذا البعد وما هي انعكاساته على الوضع في دول الجنوب ؟

I ـ العولمة، الاقتصاد والتطور التكنولوجي والمعرفي

II ـ تعريف وتعاريف الثقافة في ظل العولمة

تعدد وتضارب التعاريف

التبعية ووهم "التجانس" الثقافي

الجدل الفكري والتصورن الساندات

ظاهرة الصراع والتجانس الثقاف

III ـ العولمة الثقافية وانعكاساتها على دول الجنوب

I ـ العولمة، الاقتصاد والتطور التكنولوجي والمعرفي

تعتبر العولمة صيرورة تاريخية يشهدها العالم بشكل مكثف وفعال خلال العقدين الأخيرين وهي محددة لمسار التطور الإنساني في مختلف جوانبه السياسية والإقتصادية والثقافية. ويقصد بالعولمة – بصفة عامة – مجموعة التطورات والأحداث التي من شأنها زيادة التداخل والتأثير بين أنحاء المعمورة. ويرتبط بذلك أن القوة المحركة لعالم اليوم ولتداعيات تطوره هي الإنفجار العلمي التكنولوجي.

وعن هذه التطورات يقول د.علي الدين هلال :

"إن هذه الحركة الهائلة والغير المسبوقة في تاريخ البشرية لإنتقال الأموال والمعلومات والبشر والخبرات عبر القارات، بما يتضمنه ذلك من تجاوز للحدود السياسية القائمة بين الدول، وبروز الأشكال الجديدة من التفاعلات بين أطراف حكومية وغير حكومية، تعيش في دول مختلفة وبعيدة عن بعضها البعض، إن هذه الحركة قد أدت إلى مزيد من دمج العالم وانصهاره في بوتقة واحدة، وبالذات بين الدول المتقدمة والقطاعات الحضرية من الدول النامية. وذلك من خلال أنشطة الشركات دولية النشاط وأدوات الإتصال والمواصلات والإعلام"[1].

يقول من جهته صادق جلال العظم أن "العولمة هي وصول نمط الإنتاج الرأسمالية عند منتصف هذا القرن (العشرين) تقريبا على نقطة الإنقالية من عالمية دائرة التبادل والتوزيع والسوق والتجارة إلى عالمية دائرة الإنتاج وإعادة الإنتاج ذاتيا"[2].

نلاحظ أن هذا التعريف يركز على العامل الاقتصادي ويربط العولمة بالعامل الزمني.

يعتبر محللو التحولات الدولية الراهنة العولمة ظاهرة قديمة حيث يرجعها البعض إلى ما قبل الميلاد وذلك منذ الامبرطوريات القديمة إلى يومنا هذا مرورا بنشأة النظام الوستفالي.

من هذا المنظور، تعتبر العولمة وكأنها حلقة جديدة على طريق هذه المسيرة، وأنها في جوهرها، تبشير بالقيم وترويج للممارسات والعلاقات الإقتصادية والإجتماعية والسياسية السائدة في الدول الصناعية المتقدمة، وأنها تسعى لدمج كل أجزاء

العالم في بوتقة تلك المنظومة من القيم والممارسات والعلاقات. إذا قبلنا بذلك، فإننا بصدد عملية لإعادة تشكيل العالم وتعريفه، بمعنى أن العالم بقاراته المختلفة كان عالما واحدا بالمعنى الجغرافي والمكاني فقط، ولكن تفاعلات السوق والتجارة والإعلام والإتصال لم تكن تشمله، ولم تكن تغطي كل أرجائه، وبقيت أجزاء مترامية منه خارج نطاق هذه التفاعلات. والعولمة من هذا المنظور، هي السعي لكي تصبح كل أرجاء المعمورة ضمن تفاعلات النظام العالمي، إقتصاديا وإعلاميا واتصاليا. وبحيث تصبح كل وحدات هذا النظام العالمي جزءا من، وطرفا في، نسق التفاعلات السائدة[3].

إن جوهر عملية العولمة إذن، هو التداخل والتكامل وتحديد مواصفات عالمية للأداء والإنتاج، ومعايير عالمية للتقييم ومن أهم مظاهر العولمة في المجال الإقتصادي ازدياد نسبة التجارة الدولية في اقتصاديات الدول مما يؤدي إلى مزيد من الإعتماد المتبادل وإعادة التقسيم الدولي للعمل بحيث تشترك أكثر من دولة واحدة في صنع المنتج، وحركة رؤوس الأموال والأسهم والسندات بين أسواق المال والبورصات، والتحول إلى إقتصاد السوق والمنافسة. والتوجه نحومزيد من حرية التجارة الدولية.[4]

وفي المجال السياسي، إرتبطت العولمة بإنهيار النظم الإشتراكية في شرق أوروبا والإتحاد السوفياتي، وما تضمنه ذلك من سقوط لنظام الحزب الواحد والإديولوجيات التي إستند إليها، وتبنى الليبرالية السياسية والتعددية الحزبية بإعتباره النظام السياسي الأمثل. ورافق ذلك إزدياد الإهتمام بالمجتمع المدني وحقوق الإنسان ودور المنظمات غير الحكومية.

بالإضافة إلى هذين التطورين الإقتصادي والسياسي، طرحت العولمة كمفهوم عدة إشكاليات ترتبط بالمجال الثقافي وهو ميدان صار حساسا مع تطور التفاعلات الدولية كما أثارت جدلا لازال مستمرا حول تأثير العولمة على سيادة الدولة في النظام الدولي. هذا بالإضافة إلى تساؤلات لازالت تدور حول الهوة المتزايدة بين الفئات الإجتماعية على المستوى الداخلي وفيما بين الدول نفسها وبالأحرى بين دول الجنوب ودول الشمال.

إستند ذلك إلى التطور السريع في المجال العلمي – التكنولوجي وتضييق المسافة بين العلم والتكنولوجيا- لعل أبرز أمثلته ثورة الإتصالات والمعلومات والتي تسمح بالتدفق السريع للمعلومات عبر الحدود السياسية وبغض النظر عن الزمان والمكان.[5]

ويقول في هذا الصدد : Antony Gidd "إن وسائل الإتصال التكنولوجية الجديدة جعلت من الممكن فصل المكان عن الهوية والقفز فوق الحدود الثقافية والسياسية والتقليل من مشاعر الانتساب أو الانتماء إلى مكان محدد"[6].

هذه العملية التاريخية أفرزت ردود فعل متباين، كما أوجدت هواجس ومخاوف، فهناك مخاوف تتعلق بالآثار الثقافية للعولمة وتحدى الحفاظ على الهوية الثقافية الوطنية للشعب، وهناك مخاوف تتصل بإزدياد الفجوة بين الأغنياء والفقراء في العالم، بين الدول وفي داخل كل دولة مما يؤدي إلى تكريس عدم المساواة الإقتصادية، وهناك مخاوف ترتبط بإزدواجية المعايير في خطاب الدول التي تروج العولمة وما يرتبط بها من أفكار سياسية واجتماعية. وبدون الدخول تفصيلا في تحليل أي من هذه المخاوف، فإن جوهر المشكلة هي التحدي الذي تفرضه العولمة لمفهوم الدولة ولسيادتها ولدورها.

وما يمكن قوله هو أن العولمة التي تصف نمط التفاعلات الدولية الحالي تغطي كل من المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية ولذلك يعد حصر البعض من التعريفات والأبعاد المتعددة ضروريا، حيث يستوجب على الباحثة وصف بموضوعية حقيقية هذه المجالات مع التركيز على العناصر التي سوف توظفها في تحليلها لمضمون الخطب.

في إطار هذه العولمة يحاول الفكر السياسي الغربي فرض هيمنته أي فرض ما يتضمنه هذا الفكر من قيم ومفاهيم لها صلة وطيدة بالدول الغربية من حيث نشأتها ومن حيث تطورها.

1. تعريف وتعاريف الثقافة في ظل العولمة

بموجب المكانة التي تحتلها هذه الدول وعناصر القوة بالمفهوم الشامل تفرض هذه القيم كقيم عالمية لازم الأخذ بها لأنها أثبتت جدارتها ونجاعتها وذلك حسب التصور الغربي.

1) تعدد وتضارب التعاريف

وهذا ما جعل التعاريف والتحاليل للثقافة تتعدد في إطار هذه العولمة. إلا أن العديد من الملاحظين يتفقون على أن "العولمة الثقافية قد رافقت صيرورة العولمة الاقتصادية (وذلك بمأن) تطور الصادرات ودور الشركات المتعددة الجنسيات قد أدت إلى تجانس في الحاجيات وبالتالي في الطلب والعرض أي في أنماط الحياة"[7].

هذا ما سارع إليه الكثير إلا أن القيم تختلف كونها ترتبط ليس فقط بالتطور التكنولوجي والمعلوماتي ولكنها تمس بجوهر الذات، فبالرغم من تداعيات العالم الغربي بنزعة حول مركزه وهو اتجاه سائد في أمريكا على وجه الخصوص إلا أن تطور الأحداث بعد الحرب الباردة أفرز عامل الثقافات بقوة وليس عامل الثقافة.

فإذا تتضمن الثقافة بمفهومها الواسع العامل المادي الدنيوي والعامل الروحي فإن طبيعة العلاقة بين هذين العاملين هي التي تميز الثقافات في المجتمعات المختلفة وبالتالي خصوصياتها، وهي التي تفسر طبيعة "علاقة الإنسان ببيئته في إطار التكيف الخلاق" وبجعل من الثقافة تكون "قياس كل الأشياء بمأن كل حقيقة واقعية يتم إدراكها عبر نظام معين"[8].

إن الظواهر السياسية كحقائق واقعية يتم إدراكها من خلال نظام ثقافي سياسي معين أي " نسق القيم والإتجاهات والمعتقدات السياسية"، ويقصد Pye Lucian بالنسق مجموع الإتجاهات والمعتقدات والمشاعر التي تعطي معنا للعملية السياسية وتقدم القواعد الحاكمة لسلوك الأفراد حاكما ومحكومين"[9].

وإذا اعتبرنا الثقافة بمفهومها الواسع تضم الموروث (الدين واللغة والمعتقدات) والمكتسب (من خلال تكوين المرء أي من خلال العلم والخبرة) دون أن يكون هذان المكونان بالضرورة منفصلين عن بعضهما البعض إنفصالا كاملا، فإن الثقافة السياسية تعتبر مكتسبة وبالتالي فإنها مرتبطة بسياقها التاريخي أي بالظروف

التاريخية والإقتصادية التي تميز المجتمع. فإنها بالتالي قابلة للتغيير وذلك حسب المعطيات الأخرى التي تؤثر على إدراك المرء للظواهر السياسية[10].

وعلى مستوى الدول فإن الثقافة السياسية تلعب نفس الدور في تحديد إدراك الدول للظواهر السياسية الدولية – فإنها تساعد على الإدراك من جهة وعلى كيفية الإدراك من جهة أخرى.

أن "العولمة الثقافية قد رافقت سيرورة العولمة الإقتصادية (وذلك بمأن) تطور الصادرات ودور الشركات المتعددة الجنسيات قد أدت إلى تحاشي الحاجيات وبالتالي في الطلب والعرض أي في أنماط الحياة"[11].

إن العولمة الثقافية أفرزت النزعة الغربية المبنية على الإعتقاد بأن لا سبيل بالنسبة للعالم الثالث إلا الإمثال بمنهجهم. كما تدخل الأدبيات التي أثارت جدالا كبيرا في المجال الثقافي في إطار هذه النزعة. كما فند صامويل هتيعتون[12] عن "صدام الحضارات (1993)" التي تلاه كتاب حول "صراع الحضارات وإعادة تشكيل النظام الدولي (1996)" وذلك ردا على مقالة فراسيس فوكاياما[13] بعنوان "نهاية التاريخ" وهذه المقالات تتنبأ بانتصار النظام السائد في العالم الغربي كما تنبأ هيتيغتون باستمرار الصراع في المجال الحضاري والثقافي.

إن الجدل حول هذه الأطروحات تمحور حول محركي السلوك السياسي التقليدية ودورها في العلاقات فيما بين الدول.

ومن جانبه يؤكد سمير أمين هشاشة هذه الأطروحات في الواقع وذلك كون "عملية الرأسمالية قد رتبت ثقافة سائدة عالميا..... إن التوسع الرأسمالي على الصعيد عالمي قائم على تناقض متصاعد بين مراكزه وأطرافه[14].

وفي هذا الصدد، فإن ما يمكن ملاحظته في إطار العلاقات بين المحيط والمركز هو أن الثنائية القطبية قد ساعدت على تبلور ثقافة سياسية في هذا المحيط، أي على إدراك تحلى به العالم الثالث للظواهر السياسية، أي طبيعة العلاقات التي كانت تربطه بالدول الغنية.

ولقد اعتبر الكثير أن التحولات الثقافية ما هي إلا وسيلة لتكريس الهيمنة الأمريكية، ومع هذه العولمة، فإن "ما يحدث في عالم اليوم ليس توجها نحو ثقافة ونمط حياة عالمي تذوب فيه الإختلافات والفروقات القومية، بقدر ما هو محاولة لنشر النموذج الأمريكي للحياة على المستوى العالمي، ذلك أن وسائل الهيمنة تغيرت كما تغيرت المفاهيم وشبكة التفاعلات والعلاقات، فالولايات المتحدة لا تستطيع السيطرة المنفردة على العالم بقوة الردع النووي كما كان الحال خلال زمان الحرب الباردة لأن هذا الوضع لم يصبح له معنى بعد انهيار القطب الثاني في ميزان القوى وانهارت معه إيديولوجياته، وتحول مفهوم الاختراق والاحتواء إلى مفهوم ثقافي واقتصادي"[15].

2 ـ التبعية ووهم "التجانس" الثقافي

لقد رأى البعض في العولمة الثقافية ديناميكية لإنتشار بعض المبادئ التي شكلت جوهر الإيديولوجية الغربية المتصارعة مع الثقافة السياسية الإشتراكية، أي إنتشار الديمقراطية، والحريات ومبادئ حقوق الإنسان وحقوق الأقليات... إلخ من مبادىء تساعد نظريا على التصدي للإستبداد.

كما يرى هؤلاء المفكرون في المرحلة الحالية " بداية الطريق نحو تحقيق حلم بعض الفلاسفة الطوباويين " في الدولة العالمية ويعتبرون بأن " العولمة المعاصرة... أدت أوهي في الطريق إلى أن تؤدي إلى نوع من الشعور بالقدر الإنساني"[16].

وسارع هكذا بعض المثقفين لتبني — أو الإقتناع ـ بهذه الديناميكية لتفادي إستمرار السلطوية والتسلطية في بيئاتهم المختلفة أو آملين في ذلك التفادي.

وإذ نلاحظ بأن العلاقات الدولية في "هذه العولمة " لم تبق منحصرة في الظاهرة التعاونية والظاهرة التنازعية بل إتسعت لتشمل ظاهرة الخضوع، فإن هذا الإقتناع أو التشبع سوف يجعل من ظاهرة التبعية لم تندرج ضمن ظاهرة النزاع وهذا ما عشناه سابقا من خلال محاولات رفض هذه التبعية المتناقضة منطقيا وموضوعيا مع ظاهرة التعاون الدولي. بل يجعلها تكتسي شكلا من أشكال التعاون ومن هنا

يمكن الحديث ليس على تبعية تفرضها طبيعة النظام الدولي مثلما كان عليه الحال سابقا، أي ما كان يشكل تبعية مفروضة ـ مرفوضة بل الحديث عن تبعية لازال يفرضها النظام الدولي بشكله الحالي ولكنها في نفس الوقت تجد في هذا الإقتناع وسيلة تعزيزها (تبعية مفروضة ـ مقبولة).

هكذا أدخلت العولمة العامل الثقافي في دراسة العلاقات الدولية وبشكل أكثر وضوح لأن في واقع الأمر هذا العامل تم تناوله كذلك قبل انهيار الإتحاد السوفياتي ويمكن أن نشير في هذا الصدد إلى J. Dougherthy و R. Pfaelzgraff اللذان درسا النزاعات الدولية على أساس الإختلافات الأتنية، الثقافية الإيديولوجية[17].

ويقول بيتبر. إيل بيرغر في كتابه المشرك مع صامويل بن هيتيغتون : "يتم بث الثقافة الكوكبية الناشئة عبر القنوات النخبوية والشعبية على حد سواء، ويمكن القول أن القناة النخبوية الأهم هي تلك التي احتفل بها صامويل هينتيغتون مطلقا عليها إسم "ثقافة دافوس" (نسبة إلى اجتماع القمة الاقتصادية العالمية في ذلك المنتجع الجبلي السويسري المعروف)، ثقافة دولية تخص قادة الأعمال والسياسة... ثمة ملايين ممن سيكونون سعداء إذا ما دعوا ممن يحرصون على الانخراط فيما نلطف السوسيولوجيون بإعطائه إسم "الندجين القائم على التوقع".[18]

في إطار هذه "العولمة" فإن العالم الثالث يبدو وكأنه فقد بسبب هذا الترويج كل المعالم مع تبنيه ما يطرح عليه من أفكار وكأنه أصبح غير قادر على إنتاج فكر، أي تحديد إدراك، خاص به ويستجيب لطبيعة التحولات الدولية ورهاناتها ومن هنا يمكن الحديث عن فقدان المناعة المفاهمية التي ساعدته في الماضي على إستيعاب الواقع الدولي. وهي لا تقل خطرا أي (عدم المناعة المفاهمية) عن الأفات التي تزامنت وهذه "العولمة".

إن مثل هذا الركود يرجع إلى وهم التجانس الثقافي الذي تدعي به العولمة في بعدها الثقافي، أي ما يصطلح عليه بالعولمة الثقافية من جهة والى النقلة النوعية التي أدخلت على وظائف الدولة في الجنوب.

يمكن الحديث ليس على تبعية تفرضها طبيعة النظام الدولي مثلما كان عليه الحال سابقا، أي ما كان يشكل تبعية مفروضة ـ مرفوضة بل الحديث عن تبعية لازال يفرضها النظام الدولي بشكله الحالي ولكنها في نفس الوقت تجد في هذا الإقتناع وسيلة تعزيزها (تبعية مفروضة ـ مقبولة).

هكذا أدخلت العولمة العامل الثقافي في دراسة العلاقات الدولية وبشكل أكثر وضوح لأن في واقع الأمر هذا العامل تم تناوله كذلك قبل انهيار الإتحاد السوفياتي ويمكن أن نشير في هذا الصدد إلى J. Dougherthy و R. Pfaelzgraff اللذان درسا النزاعات الدولية على أساس الإختلافات الأتنية، الثقافية الإيديولوجية[17].

ويقول بيتير. إيل بيرغر في كتابه المشرك مع صامويل بن هيتيغتون : "يتم بث الثقافة الكوكبية الناشئة عبر القنوات النخبوية والشعبية على حد سواء، ويمكن القول أن القناة النخبوية الأهم هي تلك التي احتفل بها صامويل هينتيغتون مطلقا عليها إسم "ثقافة دافوس" (نسبة إلى اجتماع القمة الاقتصادية العالمية في ذلك المنتجع الجبلي السويسري المعروف)، ثقافة دولية تخص قادة الأعمال والسياسة... ثمة ملايين ممن سيكونون سعداء إذا ما دعوا ممن يحرصون على الانخراط فيما نلطف السوسيولوجيون بإعطائه إسم "الندجين القائم على التوقع".[18]

في إطار هذه "العولمة" فإن العالم الثالث يبدو وكأنه فقد بسبب هذا الترويج كل المعالم مع تبنيه ما يطرح عليه من أفكار وكأنه أصبح غير قادر على إنتاج فكر، أي تحديد إدراك، خاص به ويستجيب لطبيعة التحولات الدولية ورهاناتها ومن هنا يمكن الحديث عن فقدان المناعة المفاهمية التي ساعدته في الماضي على إستيعاب الواقع الدولي. وهي لا تقل خطرا أي (عدم المناعة المفاهمية) عن الأفات التي تزامنت وهذه "العولمة".

إن مثل هذا الركود يرجع إلى وهم التجانس الثقافي الذي تدعي به العولمة في بعدها الثقافي، أي ما يصطلح عليه بالعولمة الثقافية من جهة والى النقلة النوعية التي أدخلت على وظائف الدولة في الجنوب.

وإذ يرجع ترسيخ الثقافة السياسية التي تسمح للحكام في الجنوب بإستيعاب حقيقة الظواهر الدولية إلى النخبة بمفهومها الواسع (أي المثقف والسياسي)، إلا أن ما يمكن ملاحظته في هذا الصدد هو أن الجهود الفكرية بغية ذلك قليلة جدا وان وجدت تبعثرت حول تصورين معينين.

هكذا صارت العولمة تعني لدى البعض التجانس الثقافي بين الأمم من خلال أحادية التصور المبني على هذه المبادئ والقيم ويجد أنصار هذا التصور في التطور التكنولوجي الذي عرفه الإعلام والإتصال مبررات قناعاتهم.

ومقابل ذلك التصور، عبرت بعض الأدبيات السياسية الأخرى عن تصور مناقض يؤكد إستحالة هذا التجانس الثقافي بسبب حقيقة العلاقات الدولية ومن بينها على وجه الخصوص العلاقات الإقتصادية الدولية والوضع الإقتصادي للدول النامية.

وإذ نعتبر أن كلا التصورين يستندان إلى إنعكاسات التحولات الدولية على الثقافة بمفهومها الواسع ـ وهذا ما نعتبره غير صحيح ـ علينا قبل طرح فرضياتنا حول تأثير "العولمة" على الثقافة برصد هذين التصورين وتوضيح النقائص في كل منهما.

3 ـ الجدل الفكري والتصوران السائدان

إن الجدل الفكري يدور أساسا بين أنصار العولمة الذين يصفون العالم بأنه سائر حتما في طريقها وبين هؤلاء الذين يرفضون هذه الحتمية ويقررون أن طابع النظام الدولي الذي يتكون من الدول التي هي الوحدات الأساسية له سيبقى ولن يتغير كثيرا.

وإذا يعتبر مؤيدو العولمة بأن هذه الأخيرة سوف تؤدي إلى ظهور مراكز سلطة أخرى ترتبط أساسا بالنشاط الاقتصادي، وهي مراكز سوف تتنافس غالبا بنجاح مع الدول في رسم الاقتصاد الدولي فإن من يرفض العولمة يعتبر أنه عكسا لذلك ستبقى الدول الأطراف الفاعلة الرئيسية في الأنظمة السياسية والاقتصادية.

ويعرف المؤيدون للعولمة "بالمتعولمين" Globalistes في حين يوصف الرافضون با "الدولتيين" Internationalistes[19].

إن أطروحة التجانس الثقافي بموجب "العولمة" تستند إلى عدة عوامل من بينها التطور التكنولوجي الذي عرفه الإعلام والإتصال والذي جعل المعمورة تعيش في نفس اللحظة (الزمان) نفس الحدث (المكان) وهو وضع أصطلح عليه "بالزمكانة" ـ إن تقليص المكان بفضل التحكم في الزمان يرجع حقيقة إلى تدفق المعلومة وسيولتها ولكن هذا لا يعني تجانس مصادر هذه المعلومة بل يمكن القول بأن المنظومة الإعلامية على غرار المنظومة الإقتصادية صارت في إطار هذه التحولات الدولية مصدرا جديدا للتناقضات الدولية[20].

وإذ أثبتت الخبرة التاريخية وجود هذه الهيمنة منذ عهد الثنائية القطبية كما دلت عليها سابقا مواقف الدول النامية منها وذلك من خلال مطلب حركة عدم الإنحياز في السبعينيات بنظام عالمي جديد للإعلام والإتصال شكلت UNESCO محور هذا المطلب، فيتبين الآن بأن هذه الهيمنة تتعزز وتتكرس بسبب "العولمة".

أما الأطروحة الثانية ـ أي إستحالة مثل هذا التجانس ـ فإنها تندرج ضمن التيار الفكري الذي يركز على الإضطرابات الناجمة عن طبيعة التفاعلات الدولية وعن التبادل بين القوى الرأسمالية المتفوقة ودول المحيط المهيمنة ومن بين البراهين الدالة على هذه الإستحالة تقدم هذه الأطروحة الحجج التالية :

- صعوبة تثبيت هذه "الثقافة العالمية" بسبب الخصوصيات الثقافية التي تميز الشعوب في الحضارات الإنسانية المختلفة بسبب الموروث والمكتسب فيها وطبيعة العلاقة بينهما.

- فإذا تستند الثقافة الغربية إلى المرجعية الفكرية التي تبلورت أساسا والتقدم العلمي وحددت علاقة خاصة بين الدنيوي والديني، فإن ثقافات عدة ـ ومن بينها العربية ـ تجعل من المرجعية الدينية والتعاليم السماوية ركيزتها الأساسية، وهذا مما يتناقض مع العلاقة الخاصة المذكورة سابقا، أي مع بعض المبادئ التي تتضمنها هذه "الثقافة العالمية".[21]

4ـ ظاهرة الصراع والتجانس الثقافي

إن إنهيار الإيديولوجية الإشتراكية التي وظفت في الواقع للتعبير عن صراع ذي أبعاد مختلفة لا يعني نهاية ظاهرة الصراع التي ثبت تاريخيا بأنها تشكل محرك التاريخ، أي أنها تشكل ثابتا في العلاقات الدولية وحتى العلاقات بين مجموعات من الأفراد (الأحزاب) داخل نفس الدولة فإن هذه الظاهرة تتعارض على الأقل مع فكرة التجانس الثقافي.

إن الصراع كظاهرة إجتماعية وسياسية قد يجد في إطار هذه التحولات الدولية مأواه في الهوية بمكوناتها المختلفة وفي الإنتماءات الضيقة (كالقبلية والعشرية) وذلك رغم أنه يرجع في الواقع إلى تدهور الوضع الإجتماعي ـ الإقتصادي والشعور بالحرمان ـ

إن الوطنية (القومية) تساهم كذلك في الحيلولة دون تثبيت هذه الثقافة العالمية وذلك كون الفوارق الإجتماعية ـ الإقتصادية والحرمان والتهميش وهي ظواهر تميز الساحة الدولية بحدة مقارنة بالماضي القريب، إن الوطنية وما تتضمنه من فكر يثبث الذات سوف تشكل بالتالي رد الفعل الشرعي على "العولمة" في بعدها المهيمن والتسلطي.

إن هذه الأطروحة ترفض فكرة العولمة الثقافية ونجد على سبيل المثال سمير أمين يركز على مصطلح "ثقافة العولمة" التي يسعى الغرب المهيمن وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية إلى تكريسها[22].

وفي نفس السياق يركز عبد الله بوجلال على عامل القوة ودوره في التفاعلات التقافية الدولية "... من هنا جاء مصطلح العولمة الثقافية أي قدرات الثقافات الأقوى تكنولوجيا على السيطرة على الثقافات الأضعف تكنولوجيا... "[23]

إن الأطروحة الأولى ـ "العولمة الثقافية" ـ التي تعززها السيولة الإعلامية والثقافية بفضل (بسبب) التطور التكنولوجي المتسارع في مجال الإعلام والإتصال تتعارض مع الأطروحة الثانية التي تركز على حقيقة التفاعلات بين الدول وعلى خصوصيات المجتمعات الإنسانية.

ولكن رغم إستنادها إلى ظواهر موضوعية (أي سيولة المعلومة والإعلام فيما يخص أطروحة التجانس الثقافي من جهة وطبيعة العلاقات الدولية وخصوصياتها بالنسبة لأطروحة إستحالة هذا التجانس) إلا أن هذين التصورين ينطلقان من مسلمة خاطئة تتمثل في فكرة "العولمة الثقافية" ذاتها.

إن التصورين يتحدثان عن إمكانية أو إستحالة ما يعقدونه ناجما عن هذه التحولات الدولية، أي السعي وراء "العولمة الثقافية" وهذا ما لا تثبته الأحداث وخفايا التحولات الدولية بتاتا.

هكذا صار التصوران يميزان الساحة الدولية بل قد شكلا موضوع جدل وحتى نزاعات لن يكون لها أفاق مرضي وذلك كونها تدور حول الخاطئ في الأطروحتين، أي حول ما لم تسعى من وراءه حقيقة الدول القوية في إطار العولمة.

III ـ العولمة الثقافية وانعكاساتها على دول الجنوب

إن التحولات الدولية منذ إنهيار الإيديولوجية الإشتراكية لا تهدف إلى "كونية" العالم ثقافيا ولا تسعى من وراء التجانس الثقافي بمفهوم الواسع بل كل ما تهدف إليه هو إحياء أو تعزيز تلك القيم التي تساعد أنظمة التغلغل على ممارسة وظائفها التي لم تختلف عن تلك الوظائف التي كانت تمارسها سابقا إلا من حيث الشكل فقط.

وإذ نلاحظ بأن بعض الأدبيات وحتى بعض المواقف السياسية تروج لفكرة هيمنة القيم الثقافية الغربية (الحريات، الديمقراطية، حقوق الإنسان...) بمضامين محددة وبالتالي تروج إلى فكرة سعي الدول القوية من وراء ذلك (وكأن "التعولم" حل محل "التمدين والتحضر")، فإن هذا السعي ليس بغية تشبع مجتمعات العالم الثالث بهذه القيم التي يتفوق فيها بدون شك الإيجابي على السلبي، ولكن بغية تبنيها من قبل فئات قليلة لتصبح هذه القيم الغربية مصدر صراعات داخلية كونها لم تعبر عن ذاتيات المجتمعات النامية وبالتالي لم تتمكن من التعبير عن تطلعات الرأي العام الداخلي لهذه الدول.

ويكمن مصدر هذه الصراعات كذلك في كون الفئات التي تبنت هذه القيم أو تشبعت بها تتجاهل عن قصد أو دونه الديناميكية الحقيقية لتطور المجتمعات التي تستند إلى التغير من الداخل أساسا وليس عن طريق الامتثال وحده.

إن الصراع الثقافي ـ الكامن ـ في إطار هذه التحولات الدولية يفسر بوادر تبني العديد من القيم من قبل دول المحيط وهذا ما يحدث حاليا على سبيل المثال في العالم العرابي من خلال تعريب بعض القيم الغربية تخدم مباشرة أو ضمنيا أهداف أنصار هذه "العولمة"، ولا شك أن وسائل الإعلام تلعب دورا لا يستهان به في هذا المجال.

من هذه الزاوية وفي غياب المناعة المفاهيمية، فلا شك أن وسائل الإعلام وبالأحرى الشباكات الفضائية تلعب دورا أساسيا ليس في تشبع الغير بالثقافات المروج لها، بل في تمييع وتهميش الثقافات المحلية، وفي المجال السياسي فإن أهم " قيمة " يروج لها من طرف محتكري مصادر الإعلام هي فكرة الامتثال التدرجي والكامل بنموذج معين في مجال تعامل دول الجنوب مع الغير، (الغرب) بغية تحقيق الرفاهية والإزدهار، ذلك النموذج "العولمي" الذي يعني ما ذكرناه سابقا أي قبول دور وإسهام الشمال حتى ولو كان ذلك بطريقة غير مباشرة في تحديد المصالح الوطنية (القومية) لدول الجنوب.

إن الهدف الحقيقي من وراء التحولات الثقافية يكمن في خلق منظومة قيمية تساعد على تحقيق خفايا التحولات الأخرى في المجال السياسي وخصوصا الاقتصادي كما تهدف بعض الأدبيات المناصرة من خلال هذا الحقل الدلالي الجديد إلى تبني المعمورة العولمة كالمرجعية الرئيسية في كافة المجالات وقبولها كحقيقة علمية، وبالتالي تبنيها من قبل الباحثين كمصطلح علمي.

ويمكن القول بأن الفكر المهيمن في إطار التحولات الدولية هذه يهدف إلى خلق ذلك الإستعداد الذهني لدى الحاكم والمثقف في دول المحيط والذي سوف يشكل الأرضية الضرورية لتحديد إدراك الحاكم والمثقف.

إنه يهدف بالتالي إلى خلق القابلية لخفايا التحولات الدولية الحقيقية.[24]

لم يتمثل بالتالي هدف التحولات الدولية في تحقيق تجانس ثقافي، بل خلق ثقافة هذه التحولات ـ أي ثقافة " العولمة " وليس عولمة ثقافية إذا قبلنا مؤقتا فكرة العولمة ـ التي تدل على ترويج تلك الأفكار والمفاهيم التي تستهدف تغييرا جزئيا في الثقافات المختلفة بغية تشبع النخب الحاكمة في العالم الثالث بنظام ثقافي فرعي يحدد إدراكا معينا للظواهر، ذلك الإدراك الذي يعزز منطق وأغراض التحولات الدولية.

قائمة المراجع

1 ـ علي الدين هلال في مداخلة ألقاها في اكتوبر 2005 بعنوان " العولمة وآفاقها " بكلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر.

2 ـ صادق جلال العظم، ماهي العولمة، مداخله في المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، نقلا عن ميهوب غالب، العولمة والعرب، المستقبل العربي، يونيو 2000 ص.61.

3. Dollfus, O, La mondialisation, Presses politiques, Paris 1997, p. 11.

4. Desenarclens, P = Mondialisation des relations internationales, ed. Armand collin, Paris 1998, pp. 70 et 90.

5 ـ المرجع ذاته ص. 151.

6. Djamel Bouadjimi, Les nouvelles technologies de l'information et de la communication et l'arrimage de l'Algerie à la societe de l'information, these de doctorat d'Etat en science de l'information. Alger, 2004.

7. B. Lempen, La mondialisation sauvage. ed Favre Lausanne 1999. op. cit, p .21.

8. Almond. G, Comparative politic system, Journal of Polities N° 18, 1956.

9 . Pye Lucian, political culture, in international Encyclopedia of the social sciences, 1968, vol 2.

10 ـ محمودي عبد القادر، المتطلبات الجديدة للحكم الراشد، محاضرة في الجامعة الصيفية لحزب جبهة التحرير الوطني 2005، منشورات الحزب، 2006، ص. 63.

11 . B. Lempen. op. cit. p21.